الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

قدرة السوق المحلي
على إستيعاب الإنتاج الصناعي

الباحث الإقتصادي
بسام جوني

أيار 2018

قدرة السوق المحلي
على إستيعاب الإنتاج الصناعي

مقدمة:

نظراً للمتغيرات الإقتصاديّة العالميّة والأزمة الإقتصاديّة التي تعرّض لها الإقتصاد الصيني المتنامي من جرّاء إنخفاض حجم الصادرات الصناعيّة، نتيجة ضعف القدرة الشرائيّة عالميّاً والتنافس الشرس على الأسواق بين الدول المصنّعة والعوائق التقنيّة امام التبادل التجاري، وقيام الحكومة الصينية بتخفيض قيمة عملتها الوطنية (اليوان) بنسبة 2% لتحقيق النمو في الناتج المحلي الصيني، الذي إنخفضت نسبة نموّه من 9 % الى 7% على مدى فصلين متتاليين، كانت النتيجة زيادة التضخّم وإرتفاع الفوائد وهبوط حاد في أسواق المال الصينية والأميركية والاوروبية. أفرط الإقتصاد الصيني في الإعتماد على الصادرات وزيادتها الدائمة وأهمل السوق المحلي الضخم، الذي من الممكن ان يستوعب جزءاً أكبر من الإنتاج الصيني. وهذا ادّى الى إختلال التوازن في الإقتصاد الصيني. الأمر الذي يولّد في الأوساط الإقتصادية الدولية مخاوف من ان يؤدّي ذلك الى حصول ركود في الأسعار على المستوى الدولي مع إنعكاسات حتمية على إقتصادات الدول ومنها لبنان لاسيما لجهة نموالصادرات او على الأقل ثباتها.
بناء على ذلك نسلّط الضوء على أهميّة الإستفادة من الإتجاه نحو توسيع السوق المحلي اللبناني ليستوعب نسبة تصل الى 50% من الناتج الصناعي اللبناني، كأحد الأهداف الإستراتيجيّة، ووفق الهدف الأول العملاني للرؤية التكاملية للقطاع الصناعي اللبناني (لبنان الصناعة 2025)، التي نشرتها وزارة الصناعة العام 2015.

أولاً : قدرة الصناعة اللبنانيّة على تلبية الطلب المحلي:

في مقاربة علمية مبدئية لتحديد حجم الطلب المحلي اللبناني على السلع الصناعيّة (محلية ومستوردة)، يقتضي تحديد مستوى الإنتاج الصناعي المحلي، يضاف اليه قيمة السلع المستوردة من الخارج، ويحسم منه قيمة السلع الصناعية المصدّرة منها:

قيمة الطلب المحلي على السلع دون تحديد حجم المخزون من هذه السلع =
(الإنتاج الصناعي المحلي وفقاً لأرقام وزارة الصناعة 2017) + (قيمة السلع المستوردة في سنة 2017) – (قيمة الصادرات الصناعيّة في سنة 2017)

2.474 –19.582 + 13.2 =

30.31 مليار دولار =

وفقاً للدراسة الإحصائية التي أجرتها وزارة الصناعة عام 2017 عن أرقام عام 2015 ، قدّر الإنتاج الصناعي بنحو 13.2 مليار دولار، أي مايعادل 25 % من الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر بحوالي 53 مليار دولار سنة 2017 (حسب أرقام مصرف لبنان)، وبلغت قيمة السلع المستوردة وفق إحصاءات

المديرية العامة للجمارك عام 2017 نحو 19.582 مليار دولار. أما قيمة السلع الصناعيّة المصدّرة سنة 2017 فقاربت 2.474 مليار دولار، نسبتها 18.74 بالمئة من الإنتاج الصناعي المحلي. على ضوء هذه الإحصاءات، يمكن تقدير الطلب المحلي على السلع الصناعيّة في العام 2017، دون تحديد حجم المخزون من هذه السلع ، بحوالي 30.31 مليار دولار. وتبلغ نسبة الناتج المحلي الصناعي نحو 35 % بالمئة من هذا الطلب.

بناء على أرقام سنة 2017 (أرقام وزارة الصناعة والجمارك) يتبين لنا ان **نسبة الإستهلاك المحلي من السلع الوطنية \ قيمة الطلب المحلي على السلع (المحلية والأجنبية) = (13.2- 2.474)\30.31 = 35 %.**

يتبين لنا أن الإنتاج الصناعي المحلي لديه فرصة للإستفادة من تلبية السوق المحلي بنسبة تفوق 35 % من حاجة الطلب المحلي للوصول الى 50-70% حسب الرؤية التي وضعتها وزارة الصناعة والتي لحظت موضوع توسيع السوق المحلي.

ملاحظة : حتى عام 2013 تم إعتماد أرقام وإحصائيات إدارة الإحصاء المركزي في تقدير الناتج الصناعي في ذلك الوقت (جدول رقم 1). عام 2015 وضعت وزارة الصناعة دراسة إحصائية على عينة من المصانع المرخص لها بلغ عددها 1389 مصنعاً تم إنتقاؤها بشكل عشوائي ضمن إطار مشروع النظام الإحصائي الدائم عن العام 2013 وتبين لنا أن الإنتاج الصناعي لهذه العينة بلغ 5.5 مليار دولار في سنة 2013 .

تبيّن لنا من الدّراسة الإحصائيّة المفصّلة التي أعدّتها وزارة الصّناعة عام 2017 لعيّنة من 1975 مصنعاً مرخّصاً لدى الوزارة (علماً أن عدد المصانع المرخّصة لدى الوزارة بلغ حوالي 5100 مصنعاً يُضاف إليها حوالي 2000 مصنع من المصانع المرخّصة سابقاً من المحافظين أو غير المرخّصة والتي تعمل على قوننتها) أن الناتج الصناعي لهذه العينة قد بلغ 6.6 مليار دولار ، الأمرالذي مفاده باحتسابنا للناتج الصناعي العام الذي نستطيع تقديره بحوالي 13.2 مليار دولار أميركي يشكل الإنتاج الصناعي مايعادل حوالي 25% من الناتج المحلي اللبناني البالغ حوالي 53 مليار دولار أميركي.

جدول رقم 1 : يبين نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	عدد المصانع العاملة	الإنتاج الصناعي	الناتج المحلي	نسبة الناتج الصناعي \ الناتج المحلي
2010	-	3.94(CAS)	38.4	% 10
2011	-	4.17(CAS)	40.1	%10.4
2012	-	4.77(CAS)	44.1	%10.8
2013	**2*1389 = 2778**	**5.5*2=11**	**47.2**	**%23**
2014	-	-	-	-
2017	**5000**	**2*6.6 =13.2**	**53**	**%25**

(هذه الأرقام بمليارات الدولارات / الجمارك اللبنانية – وزارة الصناعة)

رسم رقم 1

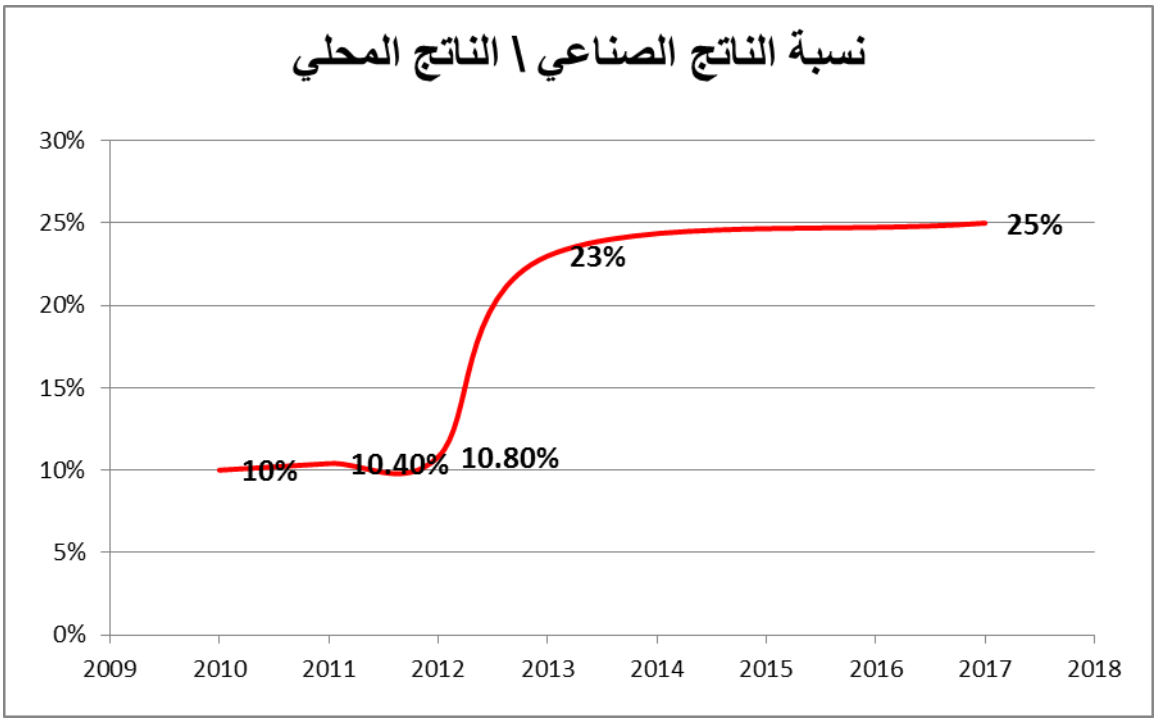

(وزارة الصناعة وإدارة الإحصاء المركزي).

يبين هذا الرسم كيف تطور الناتج الصناعي منذ عام 2009- 2017 مع العلم انه حتى عام 2013 تم إعتماد أرقام وإحصائيات إدارة الإحصاء المركزي في تقدير الناتج الصناعي في ذلك الوقت. اما في الفترة الزمنية ما بين العام 2013-2017 تم إعتماد ارقام وزارة الصناعة.

ثانياً: الرؤية التكامليّة لوزارة الصناعة

تضمنت الرؤية التكامليّة للقطاع الصناعي اللبناني (لبنان الصناعة 2025)، التي اعلنتها وزارة الصناعة ضمن فعاليّات اليوم الوطني للصناعة اللبنانيّة بتاريخ 6/2/ 2015 . وقبل ظهور مؤشرات الأزمة الإقتصادية المتوقعة حالياً، المخاطر التي يمكن ان يعاني منها الإقتصاد اللبناني ومنها تحديدا "الأوضاع الإقتصاديّة الداخلية والخارجيّة التي تؤثر على الإقتصاد الوطني".
كما لحظت المعادلة الضروريّة لنمو الإنتاج المحلي وقدرته على المنافسة في الداخل والخارج وركائزها الأساسيّة المترابطة والمتناغمة:

- رؤية هادفة وتوجيه
- تعاون فاعل عام - عام وعام - خاص
- سعر منتج مناسب

- نوعيّة عالية
- تخصصيّة في الإنتاج
- حركيّة مجتمعيّة وازنة
- قيمة مضافة وإبداع

حيث ان التخصصيّة في الإنتاج المتكاملة مع تقسيم العمل ونوع الإنتاج وتكامله مع القدرات الإنتاجيّة في الدول المحيطة على الأقل ، هي الحل الأمثل للتخفيف من اعباء المنافسة الشرسة. هذه التخصصيّة يجب ان ترتبط بتوازن حركيّة الإقتصاد بين التصدير وتلبية الحاجات المحليّة. وهو الأمر الذي لم تنتهجه العديد من الإقتصادات الكبرى التي بنت وتبني قدراتها الإنتاجيّة على الإمكانيّات الضخمة التي تتخطى قدرة المجتمع الداخلي لكل دولة على الإستيعاب. ويصبح التفتيش بالتالي على الأسواق اللّازمة لتصريف الإنتاج امراً ملحاً ومستمراً مع ما يرافقه من تنافس وضغوط وأزمات هي نتيجة حتميّة ومنطقيّة للتنافس بين الدول المصدّرة.

ثالثاً: توسيع السوق المحلي: (الهدف العملاني الأول في الرؤية التكاملية)

الخطوات:

- تنظيم عمل المؤسسات الصناعية في جميع المناطق عبر: حثّها على قوننة أوضاعها، تنظيم إنتشارها وتوحيد الشروط العامة والخاصة التي ترعى عملها وتعميمها.

بدأت الوزارة العمل على زيادة الوعي لدى الصناعيين عن مدى أهمية قوننة المؤسسات الصناعية وتسجيلها في وزارة الصناعة والإجابة على معظم مخاوفها المتعلقة بعمليّة القوننة والمساعدة على تخطّيها لتحفيز الصناعيين للمبادرة الى قوننة مؤسساتهم وتعريفهم بالفائدة التي سيحصلون عليها من جرّاء ذلك. حيث ان وزارة الصناعة قد بدأت بإصدار مجلة الحدث الصناعي لتوجيه وترشيد الصناعيين وتوعيتهم .
وتعمل الوزارة على تفعيل التعاون مع الجهات المعنيّة لسرعة البت بدراسة طلبات الترخيص الصناعي.
أنجزت الوزارة التعديلات المطلوبة لإقرار مشروعي تعديل المرسومين **8018** و**5243** لتبسيط إجراءات التراخيص والمتابعة مستمرة.

- تحسين نوعية المنتجات اللبنانية وجودتها

تعمل الوزارة على تفعيل التعاون مع مؤسسة المقاييس ولا سيما من خلال وضع التوصيات لإصدار مواصفات جديدة وقواعد فنية جديدة. وتعمل الوزارة مع المجلس اللبناني للإعتماد ومعهد البحوث الصناعية والمركز اللبناني للتغليف Liban Pack من اجل تحسين البنية التحتية للمنتج اللبناني وتشجيع المصانع على التطوير المستمر لصناعاتها ووسائل إنتاجها للإنسجام مع

متغيرات الطلب. قامت الوزارة بعدة ورش عمل مع جمعية الصناعيين للتعريف بLiban Pack وتم إقرار موازنة سنوية (بقيمة 150 مليون ليرة) للمركز من موازنة الوزارة.

- حماية الصناعة الوطنية ودعمها لزيادة إنتاجها

تشارك الوزارة بقوة بأعمال هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة الإغراق وزيادة الواردات والمشاركة بالدورات التدريبية المتخصصة في مكافحة الإغراق بالتعاون مع وزارة الإقتصاد والتجارة وإعتماد الوسائل الممكنة لحماية الإنتاج الوطني في حالتي الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها.
وقامت الوزارة بمراجعة الإتفاقيات التجارية ولاسيما إتفاقية الشراكة بين لبنان والإتحاد الأوروبي بالتعاون والتنسيق مع وزارة الإقتصاد والتجارة وتم وضع تقييم لهذه الإتفاقيات وتم تشكيل فريق عمل مهمته متابعة التواصل مع الإتحاد الأوروبي بهدف تسهيل وصول الصادرات اللبنانية الى الأسواق الأوروبية والقيام بكل ما يتلائم ومصالح الصناعة الوطنية وحمايتها.
تقوم الوزارة بحل بالمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي عبر التنسيق الدائم مع ممثلي هذا القطاع والجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية (بلديات، جمعيات، منظمات ...) لإيجاد الحلول.

كما تعمل على حل مشاكل التصدير والإستيراد مع الجهات المعنية محلياً (جمارك ،إقتصاد والتجارة ،مالية...) ودولياً (سفارات، وزارات صناعة أجنبية...)

متابعة العمل على مشروع قانون بإعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة 100% بعد ان إستقر تطبيق القانون القاضي بالإعفاء بنسبة 50 % من الضريبة.

- مواكبة التطور

تعمل الوزارة بشكل دؤوب على تحفيزالصناعيين على التواصل مع معهد البحوث الصناعية لكي يستفيدوا من التقديمات الميسّرة في مجال وضع دراسات الجدوى الإقتصادية والأبحاث والفحوص المخبرية وكيفية تحسين جودة المنتجات عبر تفعيل التعاون مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانيّة التي تقوم بتدريب الصناعيين وتوعيتهم على أهمية الإلتزام بالمعايير والمواصفات لتحسين نوعية المنتجات الصناعيّة وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق المحلي.
كذلك تقوم الوزارة بشكل دائم على تنمية القدرات العلمية والفنية لدى العاملين في الوزارة عبر المشاركة الفعّالة في الدورات التدريبية المتخصصة في لبنان والخارج والندوات والمؤتمرات وورش العمل وتنظيمها للإطلاع على كافة التطورات العلمية وأخذ العبرمن التجارب الناجحة.

- تشجيع تفضيل الصناعات الوطنية في مشتريات القطاع العام

تعمل الوزارة وما تزال جاهدة على حث الإدارات العامة اللبنانية على تطبيق الأفضلية في المناقصات العامة للإنتاج الوطني وتثبيت نسبة تفوق ال 10 % لصالح الصناعة الوطنية.

- تنظيم المناطق الصناعية القائمة وتأمين مناطق صناعية في جميع المناطق اللبنانية

مشروع بناء مناطق صناعية جديدة ومستدامة :

تم إنجاز المرحلة الاولى :

- إطلاق مشروع الدراسات الأولية لإنشاء 4 مناطق صناعية في ملكيات بلدية ليست للبيع وذلك من السراي الحكومي بتاريخ 2016/1/26 لإنماء القطاع الصناعي في المناطق الثلاث التالية :
- تربل/ قوسايا (البقاع) على مساحة مليون و800 الف م2
- بعلبك (البقاع) على مساحة 400 الف م2 تقريبا.
- القاع (البقاع) على مساحة 1.5 مليون م2 تقريباً.
- المتين (المتن) على مساحة 520000 - 773000 م2 تقريباً
اجراء دراسات جدوى + وضع خطة رئيسية (Master Plan) للمناطق المقترحة.
ويجري العمل على البدء بالمرحلة الثانية:
والجدير بالذكر ان الدراسات الإجمالية انجزت والدراسات الهندسية يجري العمل علي تأمين التمويل لبدئها.

- إعداد مسودة مشاريع لتأهيل مناطق صناعية قائمة وتأمين السلامة العامة.
- تم عقد جلسات متتابعة وإجتماعات دورية مع ممثلي البنك الأوروبي للإستثمار EIB وممثلي البنك الأوروبي للإعمار والتنمية (EBRD) والتعاون الإيطالي والحكومة الهولندية للتعاون في مجالات مختلفة ومنها تحديدا لتمويل اقامة مناطق صناعية جديدة وتم الإلتزام بتأمين حوالي 130 مليون دولار أميركي لتنفيذ البنى التحتية الحديثة اللازمة .

يتفعّل عمل دائرة المدن والمناطق الصناعية في الوزارة أكثر فأكثر وتعمل الإدارة على جعلها على مستوى مصلحة.

- دعم المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم والحرفية وتعميمها مناطقياً

تنظم الوزارة الدورات والمؤتمرات وورش العمل وتعمل على تشجيع الصناعيين وتحفيزهم للمشاركة بالندوات والدورات التدريبية المتعلقة بتوجيه الصناعيين نحو الإمكانات المتوفّرة لتمويل هذه المؤسسات وتطويرها . كذلك تعمل الوزارة بالتعاون مع المؤسسات الدولية (الإتحاد الأوروبي واليونيدو) لإنجاز مشاريع التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
بدات الوزارة العمل تشريعياً وعملياً وإعلامياً ومادياً على جعل الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم والحرفية أكثر مهنية وانتشاراً (عن طريق تأمين الموارد المادية لها وإشراكها في المعارض المتخصصة ووضعها على الخارطة السياحية وتطوير النصوص القانونية المنظمة لها).

رابعاً : الإعلام من أجل الصناعة : (الهدف السابع في الرؤية التكاملية)

الخطوات:

- تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة إلى الصناعة الوطنية
- تشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية
- ربط إستهلاك الإنتاج المحلي بالانتماء الوطني
- إظهار وترسيخ العلاقة المباشرة بين نمو الإنتاج الصناعي وإزدهار الوطن

إضافة إلى ما سبق لجهة تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية وتنشيط العمل البحثي وتوجيه الصناعيين، بدأت الوزارة فعلياً بإصدار مجلة الحدث الصناعي المتخصصة بالقطاع الصناعي مرة كل شهرين. وقد قامت الوزارة بتفعيل التعاون مع الجامعات عبر مشروع LIRA ، والمعاهد والمدارس لتضمين المناهج التعليمية ما يضمن زيادة الوعي لدى الطلاب لأهمية الصناعة اللبنانية واستهلاك منتجاتها وتشجيع الصناعيين على زيارة المدارس والمعاهد والجامعات وعرض مراحل الانتاج في أفلام مصورة.

كما بدأت الوزارة بإعداد كتيبات دورية (Proactive) تتناول معلومات و إحصاءات عن: واقع القطاع الصناعي في لبنان والخطة التنموية - تعريف بمهام الوزارة، صلاحياتها وانجازاتها- خدمات الوزارة - الإجراءات: الشروط والقرارات التنظيمية المعتمدة - المستندات المطلوبة، المدة والكلفة- المشاريع والبرامج - مصادر التمويل الصناعي- التشريعات التي ترعى الاستثمار في القطاع الصناعي – دليل المصانع العاملة في لبنان - أدلة قطاعية - خرائط المناطق الصناعية.
كذلك تعمل دورياًعلى تفعيل موقعها الالكتروني المتخصص في نشر التقارير الإحصائية الشهرية ،الفصلية والسنوية التي تعنى بالصادرات الصناعية والتراخيص والأخبار الإعلامية لنشاطات الوزارة اليومية.

انجزت الوزارة العمل على تخصيص يوم وطني للصناعة الوطنية و تنظيم أنشطة ملائمة للمناسبة . تمكّنت الوزارة من إنتاج برامج وثائقية لتعزيز المادة الإعلانية الصناعية وزيادة الوعي لدى المستهلكين على أهمية استهلاك السلع الوطنية وربط هذا الإستهلاك بالإنتماء الوطني. وقد تم عرض بعض أنشطتها وبرامجها خلال الإحتفال السنوي الذي اقامته الوزارة بمناسبة العيد الوطني لوزارة الصناعة في 6/2 / 2015 ونقلته بشكل مباشر معظم المحطات التلفزيونية اللبنانية.
سعت الوزارة لدى وسائل الإعلام المحليّةعلى تقديم مساحات إعلاميّة مناسبة وإعلانيّة للصناعة مجّاناً أو بأسعار رمزيّة لاسيما تضمين البرامج الصباحية المرئية والمسموعة فقرات ترويجية وتوعوية للمستهلك تتضمن أهم الأخبار الصناعية (جوائز – نجاحات...)
وتعمل على الإعلان الترويجي للمسافرين ووكالات السفر عبرالتوزيع المجاني لمجلة الحدث الصناعي والأدلة القطاعية على للقادمين الى لبنان على متن طيران الشرق الوسط.

خاتمة:

بنـاء علـى مـا تقـدم يعـاني المـواطن اللبنـاني مـن مشـاكل متراكمـة (البطالـة والنفايـات والكهربـاء والمـاء....) ويسـعى الـى التغييـر لتـأمين حيـاة كريمـة لـه ولإسـرته. لـذلك، عليـه أن يبـدأ بتغييـر ثقافتـه المجتمعيـة والمفـاهيم السـائدة لديـه فـي مـا يتعلـق بـالنظرة إلـى الصـناعة الوطنيـة ، حيـث يجـب عليـه أن يعـي الأهميـة الإسـتراتيجية لتشـجيع إسـتهلاك المنتجـات اللبنانيّـة، التـي تـؤدّي الـى زيـادة الطلـب علـى الصـناعات اللبنانيـة وإزدهارهـا وتوسـيع السـوق المحلـي اللبنـاني، الـذي يبقـى المـلاذ الأول والأخيـر الـذي يحضـن ويـدعم الإقتصـاد الـوطني، لتحقيـق النمـو الإقتصـادي وزيـادة الإسـتثمارات فـي القطـاع الصـناعي وزيـادة فـرص العمـل وتـأمين البنـى التحتيـة للدولـة اللبنانيّـة (مـاء وكهربـاء...) ويحميهـا فـي ظـل الأزمـات الإقتصـادية والمجتمعيـة والسياسـية العالميـة القادمـة مـن الشـرق ومـن الغـرب ومـن المحـيط ، التـي قـد تـؤدي الـى حـدوث الركـود الإقتصـادي علـى المسـتوى الـدولي وزيـادة حـدة المنافسـة بـين الـدول علـى مسـتوى التبـادل التجـاري الـدولي، والـذي قـد يـؤثر سلباً على الإنتاج المحلي ونمو الصادرات الصناعية اللبنانية .

المراجع

إعتمدنا في بحثنا الإقتصادي بعنوان " قدرة السوق المحلي على إستيعاب الإنتاج الصناعي " على المراجع التالية:

1-الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان (لبنان الصناعة 2025) إصدار وزارة الصناعة، حزيران 2015.

2- الرؤية الإقتصادية (لبنان الإقتصاد للتنمية المستدامة 2025) إصدار وزارة الصناعة، كانون الثاني 2017 .

3-الخطة الإستراتيجية التنفيذية لوزارة الصناعة (2020-2016) إصدار وزارة الصناعة، تموز 2016.

4- الخطة التشغيلية لوزارة الصناعة (2017- 2016) إصدار وزارة الصناعة، تموز 2016.

5- أرقام وإحصاءات وزارة الصناعة .

6- أرقام وإحصاءات إدارة الجمارك اللبنانية.

7- أرقام إدارة الإحصاء المركزي.